أثـــر الاصـــلاحـــات الـــداخليـــة في تنامي الدور التركي الإقليمي والدولي للمده من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٠

د. مالك محسن خميس العيساوي(*)

المقدمة

لذا لم يأت الحضور التركي المكثف والفعال في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٢، من فراغ وإنما جاء نتيجة المتغيرات السياسية في البيئة الداخلية التركية. فمتغير الرأي العام التركي أزاح الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢،،والإتيان بحزب العدالة والتنمية إلى سلطة الحكم واضعاً ثقته فيه والاعتماد عليه في ادارة البلد ، للخروج تركيا من أزماتها الداخلية والانفتاح أكثر على الخارج ومع ان هذا الحزب وإصلاحاته الداخلية بدأ بصناعة سياسة عامة واعادة إنتاج نفسها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

انقسمت الدراسات العربية التي درست الشأن التركي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إلى عنوانين بارزين، الأول، دراسات اهتمت في علاقات تركيا الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك علاقاتها الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية و(الكيان الصهيوني) وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، في حين ركزت الدراسة الثانية على مضامين الأدوار السياسية– الدبلوماسية، والقيمية والمعنوية، والاقتصادية، والأمنية والدفاعية للسياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط. أما ما حصل من الإصلاحات الداخلية الدستورية والاقتصادية والاجتماعية داخل الشأن التركي ساهمت في نجاح تلك الأدوار، وكان لها بالغ الأثر في تقدم المجتمع التركي لم تحظ بذلك الاهتمام الكبير من قبل الباحثين والمختصين في السياسة التركية.

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

فرضية الدراسة : ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية للدولة تشكل وجهين لعملة واحدة، فهما في الوقت نفسه وجهان متفاعلان ومتكاملان. فالسياسة الخارجية لأية دولة كانت محصلة لواقعها السائد في وقت معين. فهي امتداد وإفراز للبيئة الداخلية للدولة، فالنجاح في البيئة الداخلية لابد أن يترك مردودا على التحرك الخارجي والعكس صحيح.

أهمية البحث : لعل من نافلة القول إن البحث في السياسة الخارجية التركية وما آلت إليه لا يستقيم دون التطرق للإصلاحات الداخلية التي أنجزتها حكومة العدالة والتنمية في تركيا على مدار دورتين تشريعيتين إذ بدأت فيه المرحلة الأولي في ٢٠٠٢، أما الثانية في ٢٠٠٧.

منهجية البحث :أعتمد الباحث على العديد من المناهج العلمية ،مستخدم ، منهج التحليل النظمي ، وكذلك المنهج التاريخي ، والوصفي والمقارن فضلا عن المنهج الاستنباطي وذلك للفائدة العلمية .

تقسيم البحث :تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث يتألف من المقدمة والخاتمة بالشكل الاتي . المبحث الاول : الواقع التركي قبل استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في ١٩ | ١١ | ٢٠٠٢. والمبحث الثاني : الاصلاحات الداخلية في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ . اما المبحث الثالث : تحقيق المكانة الاقليمية والدولية .

المبحث الأول :

الواقع التركي قبل أستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في ١٩-١١-٢٠٠٢

تعرضت تركيا نتيجة سياسات بولنت أجاويد رئيس الحكومة الائتلافية(٢٨أيار١٩٩٩-١٨ تشرين الثاني٢٠٠٢)، إلى أزمات سياسية واقتصادية وصحية تتعلق بحالة رئيس الوزراء الصحية كادت أن تودي بتركيا إلى الهاوية. تمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف منها، رفض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر الذي أصبح رئيسا لتركيا في أيار٢٠٠٠، التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا بالجامعات التركية اقترحها عليه مجلس التعليم العالي، كما رفض خلال فترة قصيرة التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل مئات من الموظفين المدنيين بذريعة اتهامهم بالانتماء لجماعات أصولية

وأخرى انفصالية لأنه رآه مخالفا للقانون مع من تمسكه الشديد بمبادئ العلمانية. واشتدت الأزمة السياسية بين مؤسستي الحكم، فالرئاسة كانت مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح للبث باللغة الكردية لتصبح أكثر اتساقا مع معايير الإتحاد الأوروبي في حين رفض طيف من الائتلاف الحكومي تلك التعديلات وهو حزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشلي، الذي يرى في إلغاء تلك العقوبة إفلات عبدا لله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني المتهم بالدعوى للانفصال وشن حرب ضد الدولة من الموت الذي يستحقه نظير جرائمه، وسيعرض أي تهاون في هذه المسألة الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابية. ولهذا السبب انسحب حزب الحركة القومية من الحكومة الائتلافية والذي يعني سقوطها.

أضف إلى ذلك أن آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته لم تعد تعمل كما ينبغي أن تكون إذ أصبح البرلمان بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية كياناً جامداً يقدم الدليل على الفشل في إيجاد حلول لأزمات المجتمع المختلفة وأصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ بحد أدنى من التنسيق بين شركاء الائتلاف الحكومي .

أما على المستوى الاقتصادي، فقد توالت الأزمات الاقتصادية على تركيا، منها توضحت من خلال ، رفض رئيس الجمهورية التوقيع على مرسوم حكومي، يقضي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية. وإصداره مرسوماً رئاسياً في ١٦ شباط ٢٠٠١، يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك، ففي الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي، وجه رئيس الجمهورية انتقادات بالغة للطريقة التي يدير بها رئيس الحكومة الشؤون العامة واتهامه بالتستر على الفساد في الدولة، فاحتدم النقاش بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه وخرج من الاجتماع، ولدى مغادرة مقر الرئاسة، واجه الصحافة التي كانت تنتظر بالخارج قائلاً إن الرئيس:" تجاوز معه حدود الأدب في الحديث والسلوك، وأنه لن يتحدث إليه حتى يتلقى اعتذارا منه". في حينه أحدث تصريح رئيس الوزراء تداعيات سلبية بشكل فوري على الاقتصاد بدأ في انهيار الأسواق المالية التي تتصف في تركيا بحساسية مفرطة للتقلبات السياسية نظرًا لكثرة تشكيل وسقوط الحكومات في تسعينيات القرن الماضي وعدم القدرة على استشفاف أحوال

الدولة السياسية والاقتصادية على المدى البعيد. وقد رافق انهيار الأسواق المالية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعات لتصل إلى ٧٦%، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي نظرا لإقبال المواطنين على شرائه تأمينا لأنفسهم، الأمر الذي دعا البنك المركزي التركي إلى ضخ خمسة مليارات من الدولارات بالأسواق في مدة أربع ساعات فقط. وخسر مؤشر بورصة إسطنبول ١٤% من قيمته في يوم واحد، وخرجت من الدولة ودائع مالية بقيمة أربعة إلى خمسة مليار دولار في اليوم ذاته، وفي اليوم التالي للمجادلة الكلامية التي دارت بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه فقد المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية. أما الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية تمثل بالقروض التي كانت تمنح من قبل بنوك القطاع الخاص؛ بل الحكومي؛ لمشروعات على أساس الانتماء السياسي لأصحابها، وليس على أساس الاستحقاق والجدوى المدعمة بالمستندات. وكثيرا ما تدخل السياسيون والبرلمانيون لتأمين منح البنوك تسهيلات مالية كبيرة لشخص ما حتى دون سند لمجرد أهميته وقت الانتخابات. بل كثيرا ما تدخل هؤلاء لتوفير الحماية من الإجراءات القانونية لمن فقد القدرة على السداد لدرجة توجيه أوامر للبنك المركزي بالرأفة مع البنوك والقروض المتعثرة ، على اعتبار تلك " سياسة الحكومة". وحيث لم يكن هناك وسيلة لدى البنك المركزي لتغطية العجز المالي، فقد لجأ للحكومة التي رأت الحل في طبع مزيد من " البنكنوت" دون غطاء، الأمر الذي فاقم من معدلات التضخم عبر تسعينات القرن الماضي بدرجة كبيرة، وانعكس بالدرجة الأولى على محدودي الدخل. ولمواجهة الأزمة اقترضت الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضا بقيمة ١٦ مليار دولار أمريكي[١]. التزمت الحكومة التركية بشروط القرض الذي يطالب بإجراء إصلاحات اقتصادية مع رؤية ورعاية صندوق النقد الدولي، لكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة عام ٢٠٠١، كان من نتائجها: اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفاع معدلات العجز وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وانخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه المتغيرات مما نجم عنه تردي

[١] ياسر أحمد حسن،تركيا: البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٥٦-١٦٤

الأوضاع[٢]. كإغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية، وتقلص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف، وبلغت البطالة حدودا مرعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل؛ بفعل إغلاق الشركات والمصانع[٣].

إلى جانب تلك الأزمتين اتجهت الأمور نحو أزمة جديدة، تجلت في الأزمة الصحية القاسية التي تعرض لها رئيس الوزراء في ١٧ أيار ٢٠٠٢، ونقل على أثرها للعلاج في إحدى مستشفيات أنقرة، التي مكث فيها عشرة أيام شهدت تفاقم الخلافات والتناقضات بين شركاء ائتلاف. ولم يكد يخرج الرئيس للنقاهة حتى وقع في أزمة جديدة، إعادته للمستشفى للمرة الثانية قبل مرور أسبوع على مغادرته لها. وانتظر الرأي العام لمعرفة حقيقة مرض رئيس الوزراء وسرعان ما تبين له؛ بفضل الصحافة الحرة؛ أن المسألة ليست طارئة أو عرضية وإنما تتعلق بالشيخوخة وكبر السن، فظهرت على السطح دعوات تشكك في قدرة الرئيس على الاستمرار في أداء مهامه وهو في الثامنة والسبعين من العمر، وعلى الفور وجُد في تركيا من يطالب علناً رئيس الوزراء في التنحي عن رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة، وطالب آخرون بإجراء انتخابات مبكرة لتجنب الدولة أزمة جديدة، تضاف إلى الأزمة الاقتصادية[٤].

وبلا شك فقد ألقت كل من الحالة الاقتصادية المتدهورة، والسياسية المتهافتة[٥]، والصحية لرئيس الوزراء ظلالها على المجتمع وكافية بأن يدعو شريك الائتلاف دولة بهشلي زعيم الحركة القومية إلى عقد إجراء انتخابات مبكرة، داعياً الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية للنظر في اقتراحه، واجتمع البرلمان في أيلول، ليقرر في الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٢موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة[٦].وقد

---

[٢]إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، في:محمدعبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٠، ص ٤٨

[٣] عمرو الشوبكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية،في: تركي الدخيل،عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية،٢٠١١، ص ٩٣.

٤ياسر أحمد حسن، مصدر سابق، ص ص ١٦٦- ١٦٧.

٥محمد سليمان، " تجربة حزب العدالة والتنمية التركي(٢) شهادة التميز والإبداع"،

http//www.alsar.ws/index.cfm?method= home.com&contetID=5443.

٦ياسر أحمد حسن، مصدر سابق، ص ١٧٨- ١٨٣

وصل الأمر بتركيا، في ظل تلك الأزمات، إلى أن عدة دراسات وندوات غربية وأمريكية، قد أكدت بأن تركيا باتت على مفترق طرق، فإما أن تنهار وتتفتت، وإما أن تتجدد من خلال تغيير الطبقة السياسية الحاكمة والمسيطرة، منذ تأسيس الجمهورية التركية[٧].

اولا":

الانتخابات البرلمانية في تركيا عام ٢٠٠٢

شهدت تركيا في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، حصول حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية على ٣٦٣ مقعداً نيابياً من أصل ٥٥٠ في الجمعية الوطنية التركية الكبرى. وحصل حزب الشعب الجمهوري على ١٧٨ مقعدا[٨].ويتكرر نفس المشهد أيضا في الدورة الانتخابية البرلمانية التالية، وإن كان بنسب متفاوتة بعض الشيء، ففي ٢٢ تموز ٢٠٠٧، حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤١ مقعداً نيابياً، وحزب الشعب الجمهوري على ١١٣ مقعدا، وحزب الحركة القومية٧٠ مقعداً، والمستقلون من حب المجتمع الديمقراطي حصل على ٢٣ مقعداً، أما المستقلون فكان نصيبهم ٣ مقاعد[٩].

وصف الفوز الأول بالانتخابات على أنه حدث تاريخي. إذ تمكن حزب العدالة والتنمية المنبثق عن حزب الفضيلة ذات المرجعية الإسلامية من تشكيل الحكومة التركية بشكل منفرد ودون الحاجة فيه إلى ائتلاف حكومي. ومما لا شك أن هناك أسباب وجيهة قادت إلى فوز الحزب بالدورتين النيابيتين. فبالنسبة لانتخابات ٢٠٠٢، منها، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا، وانهيار الطبقة السياسية التركية بشكل كبير، فالوسط اليمين انكشف أمام حالة الفساد السياسي، وعلاقته بالمافيا وشبكات الفساد، أما الوسط اليساري فانهزم بفعل العجز والشيخوخة الفكرية التي أصابته[١٠]. والذي

٧د. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩٣

٨د. محمد ياس خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي(١٩٩٣-٢٠١٠)، ملحق رقم ١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(٩٢)، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٦٥

٩المصدر نفسه، ملحق رقم ٢، ص ٢٦٦.

١٠عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩٢

ساهم أيضا في فوز حزب العدالة تحول الأحزاب السياسية في تركيا إلى "كارتيل"، لا يضمن سلامته سوى بالتقارب مع الدولة(المؤسسة العسكرية، المؤسسة المدنية). فهي فقدت كل قدرة على إنتاجات سياسة، مكتفية بالرهانات الولائية المحلية أو القومية[١١].كل ذلك أتاح الفرصة للفوز الكبير لحزب العدالة والتنمية في تلك الانتخابات.

أما أسباب النجاح في انتخابات ٢٠٠٧، تعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية إلى حض الناخبين الأتراك على التصويت لإنجازات رئيس الوزراء(التي سنأتي على ذكرها لاحقا)، ولإعادة انتخابه. وقدرته على تحديد التحديات التي تواجه تركيا المعاصرة، وعلى مخاطبة الشعب، فانتصار الحزب بالانتخابات ليس انتصارا للإسلاميين على العلمنة، بل انتصار حركة شعبية تمثل التحولات المهمة التي شهدتها تركيا خلال العقد الأخير. بنى حزب العدالة والتنمية نجاحه الجديد على أسس الخطاب الصريح، الذي يولي الأهمية للناحية الاقتصادية والاجتماعية قبل أي شيْ آخر، لأنها التي تضطلع بالدور الرئيسي في تحفيز الناخبين، إذ لم يبرز في واجهة الخطاب لا الدين ولا الخيارات الفكرية للحزب. فهمه للواقع السياسي بمستوياته المختلفة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وبتداخلات الداخل والخارج في هذه المستويات، والتسليم بمعطيات الواقع السياسي، أو شروط اللعبة السياسية في الساحة التركية. وأقصد بذلك الموافقة على المعطيات والانطلاق من أرض الواقع، ومما هو موجود بالفعل، لا مما يراه منضبطا وصحيحا أو عادلا. فلم يتخذ حزب العدالة والتنمية موقفا سلبيا من العلمانية واعد مهمته إصلاحاً للمجتمع لا أسلمة الدولة، وتجنب الحزب صراعاً مبكراً مع المؤسسة العسكرية في معركة هامشية، خاضها من قبله رئيس الوزراء الأسبق أربكان فاستنزفت مجهوده بشكل كبير، وخرج منها مجروحا على أقل تقدير، وهذا هو فقه الواقع الذي ينطلق من الأرض حتى يتمكن من التغيير[١٢]. فهذه الأسباب مجتمعة تفسر فوزه في تلك الانتخابات.

١١حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب، الطبعة الثانية ٢٠١٠، ص ١٣٩.

١٢ إبراهيم الهضيبي،أردوجان والإخوان ، وجهات نظر، العدد ١٠٧، ديسمبر٢٠٠٧، ص٢١.

بعد التعرف على نتائج الانتخابات البرلمانية في دورتي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧، والأسباب التي ساهمت في نجاح حزب العدالة والتنمية فيهما، لحد وصف انتصاره في الانتخابات ٢٠٠٢، على أنه حدثاً تاريخياً، ارتأت الدراسة تناول هوية وطبيعة تكوين الحزب، وخطابه الفكري، وبرنامجه السياسي المعلن. وتجدر الإشارة هنا، يكاد يكون الحزب الوحيد إذ استطاع في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة من تشكيل حكومة من أعضاء حزبه دون اللجوء إلى حكومات ائتلافية.

ثانيا": حزب العدالة والتنمية : النشأة والبرنامج السياسي

تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان في ١٤ آب عام ٢٠٠١،[١٣]، وجرى إشهار أعضاء الأعضاء المؤسسين الذين كانوا ٧٤ شخصا، لم يكن من بينهم أي من أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة[١٤].وعن الظروف التي أدت إلى نشأته قال يشار ياقيش نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية:" الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب. لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين إربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين – ومنهم عبدالله جول وبولنت أرنج ورجب طيب أردوغان– تغيير أسلوب وسياسات إربكان، وأبدوا رفضهم لممارساته، خاصة بناء كل موقف على أساس ديني، ونحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة. وعندما تم حل الرفاه ظل المحافظون بزعامة إربكان والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله جول في الفضيلة، إلى أن تم حله بقرار من المحكمة الدستورية . عندئذ كان لابد من الانقسام. أنصار إربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية. لقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق، والحياة السياسية التي تغيرت، فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلا في الرفاه والفضيلة. لكن هذا لا يعني إنكار هذا الماضي أو الهوية التركية". ويضيف ياقيش:" قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا استطلاعات عدة للرأي. سألوا الناس ما هي أولوياتكم؟. ماهو طبيعة الحزب

١٣راغب دوران، أسباب صعود النموذج التركي، في: تركي الدخيل، مصدر سابق، ص ١٢١.

١٤ياسر أحمد حسن، مصدر سابق، ص١٩٥.

الذي تقبلونه؟. سألوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب، من هنا جاء نجاحه. وقد تولى أردوغان رئاسته، فأضافت إليه الكثير؛ لأنه كان رئيساً ناجحاً لبلدية إسطنبول". ويرى ياقيش" إن الخلافات مع إربكان والمحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية سببها الابتعاد من جانب إربكان عن العلمانية التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب السعادة. حزبنا جديد تماما ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلد٩٩% من سكانه مسلمون، والكثيرون من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك"[١٥].

أعاد الحزب تعريف هويته الفكرية والسياسية،بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي وعلاقاتها الخارجية[١٦]؛فهو لا يُعرف عن نفسه بأنه حزب إسلامي. بل يبتعد عن كل ما يُفهم منه أن للحزب برنامجاً إسلامياً،[١٧] واعترف بالعلمانية أو" النظام العلماني" كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرية. ومع ذلك يصر بصرامة على تعريف العلمانية على أساس أنها" حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية"[١٨] وعلى هذا الأساسصنف قادة الحزب الهوية الفكرية والسياسية، بأنه من تيار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة[١٩]، أما عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انضم إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط مثل حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم، وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في اسطنبول والمدن

١٥عبدالحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٧، ص ص ٢٥-٢٦.

١٦د. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩١.

١٧خالد الحروب، تركيا: إسلامية/ علمانية، وجهات نظر، العدد ١١٧، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٦.

١٨جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة٣٦، ٢٠٠٩.

١٩د. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩١.

الكبرى أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين[٢٠]، كما انضم إليه أيضاعدد من الممثلين، والفنانين، والصحافيين، والأدباء[٢١] وهنا يبدو لنا حزب " العدالة والتنمية" تعبيراً عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة، لاهي علمانية الذي يمثله يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم والوطن الأم، ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعد عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي اعلن عنه حزب الرفاه، ولكنه توضيح عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة[٢٢]، فمؤسسوه تبنوا ما أطلق عليه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار[٢٣]. أما شعار الحزب فهو عبارة عن مصباح كهربائي، وألوانه الرسمية هي الأصفر، والأسود، والبرتقالي. وقد أعطى أنصاره الحزب تسمية "أكبارتي" وتعني باللغة التركية"الحزب الأبيض" رمزاً للبراءة والنقاء[٢٤].

أما بشأن برنامج الحزب فقد جرى استطلاعات للرأي بشكل واسع للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من حزب العدالة. وتقوم فكرة البرنامج على أن مشكلات تركيا ليست مستعصية الحل طالما أن تركيا لديها موارد طبيعية غنية فوق

٢٠خالد الحروب ، مصدر سابق، ص ٦.

٢١د. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٦٠.

٢٢د. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩٥.

٢٣د. كمال حبيب، الإسلاميون الأتراك: من الهامش إلى المركز، في: محمد عبد المعطي، مصدر سابق، ص ١١٦.

٢٤راغب دوران، مصدر سابق، ص ١٢١.

الأرض وتحتها، ولديها شعب يتميز بالشباب والنشاط، وتراث حكم عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيوستراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثراً في بيئتها الإقليمية، وفرص سياحية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجل من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبرت عنه الانتخابات النيابية التي جرت في عام٢٠٠٢[٢٥]

وحددت اللائحة الداخلية لبرنامج الحزب أهدافه بالآتي :

١- تحقيق السيادة- وبدون أي قيد أو شرط- للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.٢- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.٣- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.٤- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا استناداً للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.٥- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.٦- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.٧- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي:

١- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

٢- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة بما يجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.

٣- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.

٤- إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

٥- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

25http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html.الموقع الرسمية لحزب العدالة والتنمية

٦- إتباع سياسات معاصرة رشيدة، عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافية، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية[٢٦].

ومما جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية، لأنه يحترم حقوق المواطنين كافة، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة والنزعات القومية أو الدينية كافة، ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وأن ترسم علاقات الدولة لهذه القاعدة، وأنه من الضروري حماية الحرية والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن بضرورة نيل النساء حقوقهن السياسية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها، كما يؤمن بضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي. ويؤكد الحزب أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده القانون، والديمقراطية تؤكد وجودها من خلال القانون، ولا بد أن يسود مفهوم دولة القانون بدلاً من قانون الدولة. ويتعهد الحزب بأنه سيضمن خلق أعلى درجات الثقة في النظام القضائي الذي يعد ضماناً للنظام الاجتماعي.

كما يتعهد بالإعداد لدستور جديد يسمح بحريات تعد استجابة لحاجات المجتمع بأكمله بما يتسق مع مبدأ دولة القانون ومعايير الدول الديمقراطية. ويرى الحزب في الديمقراطية نظاما مبنيا على التسامح، وفي الديمقراطيات ليس من الممكن لبعض المواطنين الاستفادة من حقوق وحريات ومزايا أكثر من غيرهم، فالكل تحت حماية القوانين في هذه الديمقراطيات[٢٧].

ويبقى الشيء المهم في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية ابتعاده عن سياسات الهوية والتزامه بسياسات الخدمات، بمعنى أنه فكك تقيد البرامج الإسلامية

٢٦عبد الحليم غزالي، مصدر سابق، ص ص٢٦- ٢٧.

٢٧عبد الحليم غزالي، مصدر سابق، ص ٢٧- ٢٩.

السابقة وغرقها في مسائل الهوية والثقافة ونقلها إلى مسائل السياسة الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية. وقد أتاح هذا الانتقال من الانشغال والانغماس بقضايا الهوية إلى الانخراط في قضايا الخدمات، جذب شرائح واسعة من الأنصار الجدد الذين صاروا يرون في الحزب جهة تستطيع تغيير الأمور نحو الأفضل[٢٨]. فنجاحه في الانتخابات البرلمانية في دورتين متتاليتين دليل على نجاعة برنامجه السياسي.

المبحث الثاني :

الإصلاحات الداخلية في تركيا بعد عام ٢٠٠٢

شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢ وحتى الآن. حتى أن وتيرة الإصلاحات فيها وصفت من قبل المراقبين المستقلين بأنها لا تقل عن" الثورة الصامتة" وشملت الإصلاحات مجالات الحياة كافة. التي ساهمت في زيادة حضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الإقليمية. وقد شملت الإصلاحات التركية مجالات مختلفة وهي على النحو التالي أولا":الاصلاحات الاقتصادية

وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم والدولة تعاني من أزمة اقتصادية حادة كما أشرنا سابقا، ولتجاوز تلك الأزمة غيرت الحكومة جملة معتبرة من الافتراضاتوالمبادئالأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، ومنها– على سبيل المثال– ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن،والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته.ولمكافحة البطالة لمجتمع أغلب مواطنيه هم في سن الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات استثمار نسبة ٣٠% من الناتج القومي الإجمالي، وحتى يتم ذلك لا بد من :١– زيادة التقشف وخفض النفقات ٢– جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.٣– تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد. ٤– إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة

٢٨خالد الحروب ، مصدر سابق، ص ٦.

العمل .٥- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة[٢٩]. ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصة المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، ولعل تحويل تانسو تشيللر ومسعود يلماظ، وهما من رؤساء الوزراء السابقين، إلى التحقيق، توجهها نحو الإصلاح [٣٠]. وخفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى وخفض عدد الوزارات باعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب وشكلت لجانا برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة أصدرت قانونا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب ومديري هذه البنوك وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية واسترداد قيمة ما نهب من هذه الأموال لخزينة الدولة[٣١]. كما اهتمت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وفتح المجال أمام إقامة المصانع والشركات، التي تنتج للتصدير، وهوما وفر فرص عمل كثيرة أسهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حد كبير[٣٢]. وقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات ايجابية على الاقتصاد التركي في الاعوام الثمانية الأخيرة تمثلت بالآتي:

١-كان الاقتصاد التركي في عام ٢٠٠٢ يأتي في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم وأصبح في الاعوام الأولى للحكومة الحالية في المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم. فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين G-20.

٢-أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا.

٣-ارتفع الدخل القومي لتركيا من ٢٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٦١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

٢٩خالد الحروب ، مصدر سابق، ص ٦.

٣٠إبراهيم أوزتورك، مصدر سابق، ص ص ٤٩-٥٢.

٣١هشام حمامي، تركيا الجديدة!، وجهات نظر، القاهرة ، العدد ١٠٥، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٣١

٣٢حلمي محمد القاعود، مصدر سابق، ص ١٤.

٤-كان الدخل القومي على الفرد في عام ٢٠٠٢ ٣.٥٠٠ دولار وارتفع هذا المقدار إلى ٨.٥٩٠ دولار في عام ٢٠٠٩.

٥-كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٢ تصل إلى ٢٣.٥ مليار دولار وانخفض هذا الرقم إلى ٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

٦-أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية.

٧-انخفضت نسبة التضخم السنوي من متوسط ثلاثين بالمائة في العام ٢٠٠٢ إلى أرقام أحادية في الاعوام الأولى من عهد الحكومة الحالية.

٨-كانت صادرات تركيا في عام ٢٠٠٢ (٣٦) مليار دولار وارتفعت إلى (١٠٢) مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٩.

٩-شركات المقاولات التركية تأتي حاليا في المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد الشركات الصينية، حيث ارتفع حجم عملها إلى ٢٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وكان حجم عمل هذه الشركات ١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢

١٠-ارتفعت أجور الموظفين والعاملين ما بين الاعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٩ (١٨٨%) أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم.

١١-زاد حجم العمل في البورصة التركية ثلاثة أضعاف في عهد الحكومة الحالية وبذلك ارتفع حجم العمل من(٤٢٢) مليون ليرة في عام ٢٠٠٢ إلى (٢) مليار (٦٨١) مليون ليرة تركية في عام ٢٠١٠.

١٢-زادت احتياط العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل إلى (٧٠.١) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وكانت نسبة الاحتياط في عام ٢٠٠٢ (٢٦.٨) مليار دولار.

١٣-بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي إلى (٦.١) في المائة ما بين الاعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٨.

١٤-ارتفعت نسبة القروض المقدمة لأصحاب العمل من ١٥٤ مليون ليرة في عام ٢٠٠٢ إلى(٣.٣) مليار ليرة في عام ٢٠٠٨.

١٥- ارتفعت نسبة المحفزات المقدمة لتربية المواشي ثلاثة أضعاف ووصلت إلى (٥.٨٠٩)مليار ليرة وكانت هذه النسبة(١.٨٦٨)مليار ليرة في عام ٢٠٠٢.

١٦- كانت البنوك الحكومية تعلن عن خسارتها نهاية كل عام ولكن بدأت هذه البنوك تكسب أرباحا في عهد الحكومة الحالية وتعلن عن أرباحها وعلى سبيل المثال أعلن بنك الزراعة في نهاية ٢٠٠٩ أن أرباحها وصلت إلى ٣.٥١١ مليار ليرة.

١٧- تراجعت ديون القطاع العام باستمرار في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها في عام ٢٠٠٧ إلى(٢٩.١) بالمئة وكانت هذه النسبة (٦١.٤) بالمئة في عام ٢٠٠٢[٣٣].

وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من " نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجية" إلى الدول المانحة. وهي الدولة الشرق الأوسطية غير نفطية الأولى التي حققت هذا الإنجاز التاريخي[٣٤].وعلى المستوى الداخلي انعكس الانجاز الاقتصادي على مجالات المجتمع كافة وعلى النحو الآتي:

_ في مجال الاستثمار :

أ _كان معدل الاستثمارات الأجنبية في تركيا عام ٢٠٠٢ (١) مليار دولار. ارتفع هذا الرقم في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى(١٠) مليارات دولار.

أنشأت الحكومة الحالية هيئة للاستثمارات في عام ٢٠٠٦، بعد ذلك ارتفعت نسبة الاستثمارات في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى (٢٢) مليار دولار.

٣٣د. أمر الله إيشلر، التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة:على الرابط الآتي:
http://www.mesc.com.jo/Activities/lecture/lecture1.html

٣٤فرهاد سيدر، " العثمانية الجديدة" السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها،في:د. محمد مصالحة، د. عمر الحضرمي، العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، منشورات الجامعة الأردنية– كلية الدراسات الدولية، ٢٠١٠، ص٤٧.

ب _ منذ تأسيس الجمهورية في عام ١٩٢٣ حتى نهاية عام ٢٠٠١ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا كان ٥٠٠٠، أما الآن بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا ٢٤.٠٠٠.

لا شك أن تميز السوق التركية بقربها من الأسواق الأوربية والآسيوية والإفريقية لعب دورا في زيادة الاستثمارات الأجنبية في تركيا.

_ في مجال الصحة:

أ_ كانت ميزانية وزارة الصحة في عام ٢٠٠٢ (٣) مليارات و (٩١٠) مليون ليرة، وارتفعت ميزانية هذه الوزارة في عام ٢٠١٠ إلى (١٣) مليار و (٤٠٠) مليون ليرة.

ب_ قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان يطلب فيها أجرة لسيارات الإسعاف، وكان المرضى لا يعالجون في قسم حالات الطوارئ لسبب أو آخر، وكان المرضى يحتجزون في المستشفى لعدم دفعهم أجرة العلاج. أما اليوم فيعالج جميع المرضى في قسم حالات الطوارئ وفي قسم العناية المركزة بما فيها المستشفيات الخاصة دون مطالبة أية أجور.

١- إلى جانب سيارات الإسعاف المنتشرة في أنحاء تركيا تقدم وزارة الصحة خدمات الإسعاف بطائرتين للإسعاف و١٧ طائرة عمودية للإسعاف على مستوى تركيا وبدون مقابل.

٢- بنت تركيا في الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٢ (١٣٩) مستشفى و(٦١٧) مستوصف، أما في الفترة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٩ فبنت تركيا (٢٥١) مستشفى و (١٠٢٨) مستوصف.

٣- بنت تركيا في الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٢ (١٣٩) مستشفى و(٦١٧) مستوصف، أما في الفترة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٩ فبنت تركيا (٢٥١) مستشفى و (١٠٢٨) مستوصف.

٤- انتقلت تركيا في عام ٢٠١٠ إلى نظام "طبيب العائلة" في كل المدن، بذلك أصبح بمقدور كل مواطن مراجعة طبيبه الخاص أو الاتصال به هاتفيا للاستفسار أي وقت يشاء.

٥- كانت غرف المرضى في الماضي توجد بها خمسة أو ستة أسرة ولا توجد في داخلها حمام، أما الغرف الحالية في المستشفيات الجديدة إما بسرير واحد وإما بسريرين ويوجد بداخلها حمام وثلاجة وتلفزيون وسرير إضافي للمرافقين.

٦- يمكن للجميع مراجعة أي مستشفى للعلاج والحصول على أدوية من جميع الصيدليات.

٧- كان المصابين بمرض الكلى يعانون مشاكل كبيرة قبل عام ٢٠٠٢ أما اليوم فالسيارات المخصصة لهم تأخذ المصابين من بيوتهم لغسل الكلى ثم ترجعهم إلى بيوتهم.

١٠ - كان عدد آلات غسيل الكلى في أنحاء تركيا في عام ٢٠٠٢(٥.٦٨٥) أما اليوم فبلغ العدد(١٤.٥٠٣) آلة.

١١-كان عدد أجهزة MR في عام ٢٠٠٢ (١٨) في أنحاء تركيا أما اليوم فهناك (٢٣٨) جهازMR .

- في مجال التربية:

١- أصبحت ميزانية وزارة التربية أكبر ميزانية في عهد الحكومة الحالية وفاقت على ميزانية وزارة الدفاع.

٢- بنيت في الاعوام الثمانية الأخيرة (١٥٠) ألف قاعة دراسية جديدة في أنحاء تركيا.

٣- أرسلت إلى المدارس(٧٥١.٨٣) حاسوب.

٤- أنشئت في المدارس(٢٩.٤٢٨) قاعة دراسية خاصة لتكنولوجيا المعلومات.

٥- تقدم وزارة التربية الوطنية لجميع التلاميذ والتلميذات الكتب الدراسية المقررة مجانا منذ عام ٢٠٠٣.

٦- كان عدد الجامعات في تركيا عام ٢٠٠٢ (٧٦) جامعة، منها (٥٣) جامعة حكومية(٢٣) جامعة أهلية.

٧- أنشأت الحكومة الحالية في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠(٤٩) جامعة حكومية (٢٩) جامعة أهلية. بذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى (١٠٢)كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية إلى (٥٢).

٨- أنشأت الحكومة (١٥٣) سكن للطلبة بها (٦٤.٣٣٣) سرير وذلك منذ عام ٢٠٠٣.

- في مجال المواصلات :

١- كان طول الطرق المزدوجة (ذهاب وإياب بمسارين) في تركيا حتى عام ٢٠٠٣ يصل إلى(٦.١٠١)كم. بنت الحكومة الحالية خلال ثمانية اعوام ١٣ ألف و(٧٣) كم، أي بنت الحكومة الحالية أكثر من ضعفي الطرق التي بنيت منذ تأسيس الجمهورية.

٢- بنت الحكومة الحالية طرقا معبدة بين القرى يصل طولها إلى ٧٧.٠٩٢ كم.

٣- طول السكك الحديدية التي بنيت ما بين ١٩٥١-٢٠٠٢(٩٤٥)كم. أما الحكومة الحالية فبنت خلال ثمانية اعوام(١٠٧٦)كم من السكك الحديدية.

٤- مشروع العصر "مارماراي" أي السكة الحديدية التي تربط أسيا بأوربا من تحت البسفور مستمر ببالغ السرعة.

٥- بدأت القطارات السريعة تنقل الركاب بين مدينة أنقرة وأسكي شهر. وفي الوقت الحاضر البناء مستمر بين أسكي شهر وإسطنبول وحينما يكتمل المشروع ستستغرق الرحلة بين أنقرة وإسطنبول ٣ ساعات فقط.

٦- تستمر في الوقت الراهن أعمال البناء في السكك الحديدية للقطارات السريعة بين أنقرة وقونيا، وبين أنقرة وسيواس.

٧- كذلك تستمر أعمال البناء في طريق الحرير للسكة الحديدية بين باكو-تفليس-قارص.

٨- عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الداخلية في عام ٢٠٠٢ كان(٨٧٢٩) راكباً. ارتفع هذا الرقم في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (٤١٢٢٧) راكباً.

٩- عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الخارجية في عام ٢٠٠٢ كان (٢٥٠٠٠) راكباً. ارتفع هذا الرقم في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى(٤٤٠٠٠ راكباً

١٠- عدد الترسانات التي كانت تُصَنّع فيها السفن لغاية عام ٢٠٠٢ كان (٣٧). بنت الحكومة الحالية ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠ (٧٠) ترسانة، بالإضافة إلى ذلك يستمر البناء في ٥٩ ترسانة.

- في مجال الغاز الطبيعي :

١- كان الغاز الطبيعي متوفر لغاية عام ٢٠٠٣ في (٩) مدن تركية فقط. ارتفع هذا العدد ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٩ إلى(٦٦) مدينة.

٢ - سيصل الغاز الطبيعي إلى ١٥ مدينة أخرى حتى نهاية ٢٠١٢، وبذلك لن تبقى مدينة تركية بدون غاز طبيعي.

- في مجال الزراعة:

١- كانت صادرات المنتجات الزراعية في عام ٢٠٠٢ (٤) مليارات دولار. ارتفعت صادرات المنتجات الزراعية في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى(١١.٢) مليار دولار.

٢- كانت حصة الزراعة في الدخل القومي ٣٦ مليار ليرة في عام ٢٠٠٢، ارتفعت هذه الحصة في عام ٢٠٠٩ إلى(٧٨.٤) مليار ليرة.

٣- كان مجموع التشجيع للزراعة في عام ٢٠٠٢ (١.٨٦٨) مليار ليرة، ارتفع هذا الرقم إلى ٥.٧ مليار ليرة في عام ٢٠١٠.

٤- بدأت الحكومة تقدم قروضا بدون فائدة للقائمين بتربية المواشي منذ شهر آب من عام ٢٠١٦.

- في مجال الصناعة:

١- كان عدد المناطق الصناعية المنظمة(٧٠) أضافت الحكومة الحالية إلى هذا الرقم(٧٢) منطقة صناعية منظمة.

٢- كذلك بنت الحكومة الحالية(٨٣) منطقة صناعية صغيرة خلال ثماني الاعوام.

في مجال ترميم الآثار التاريخية:

١- كانت ميزانية إدارة الأوقاف في عام ٢٠٠٢ (٣٧) مليون ليرة، أما في عام ٢٠١٠ ارتفعت ميزانية إدارة الأوقاف إلى(٤٦٠) مليون ليرة تركية.

٢- تم ترميم (٤٦) أثر تاريخي ما بين الاعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢ بالمقابل تم ترميم(٣٤٨٤) أثر تاريخي ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠.

٣- تم أرشيف(١٢) مليون وثيقة تاريخية في الوسط الالكتروني.

٤- كان عدد الآثار التاريخية المسجلة في عام ٢٠٠٢ (٩٤٨٣) ارتفع هذا العدد في عام ٢٠١٠ إلى(٢٠.٠٧٨)[٣٥].

ثانيا: الإصلاحات الدستورية التي لحقت بمؤسسات الدولة المدنية:

واصلت حكومة العدالة والتنمية في تطبيق برنامجها الإصلاحي إذ أتت على تعديل بعض مواد الدستور، لتوطيد دعائم الديمقراطية، وهي على النحو الآتي:

١- تعقد انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربعة اعوام بدلا من خمسة العوام.

٢- يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب نوابهم.

٣٥د. أمر الله إيشلر، مصدر سبق ذكره.

٣- تكون ولاية رئيس الجمهورية خمس الاعوام بدلا من سبعة اعوام، ولمدتين على الأكثر[٣٦].

٤- رفع أعضاء المحكمة الدستورية من(١١) عضوا إلى(١٧) عضوا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية بدل من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.

٥- رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من(٧) أعضاء إلى (٢٢) عضوا، واختيارهم بذات الطريقة سالفة الذكر[٣٧].

ثالثا– الإصلاحات في مجال الحريات:

منذ وصول حكومة العدالة والتنميةإلى الحكم وهي تسعى في ترسيخ الحقوق الحريات الأساسية من خلال الإصلاحات التي قامت بها ، ولعل تلك الإصلاحات:

١- ألغت حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا[٣٨].

٢- سمحت للقوميات غير التركية في تعلم وتعليم لغتها، فأصبح في الإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية.

٣- إصدار قانون عفو عن " التائبين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي.

٤- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة.

٥- توسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، والسماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله

٣٦على حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: محمد عبدالمعطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص ٣٢–٣٣.

٣٧خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات، على الرابط الآتي:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/106/kdali.htm

٣٨د. أمراللهايشلر، مصدر سبق ذكره.

٦- ألغيت ما كانت تسمى" اللائحة السوداء" وهي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية. ولن يمنعوا مع التعديل الجديد من السفر إلا بمذكرة قضائية فقط[٣٩].

٧- عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.

٨- تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي.

٩- تخفيف القيود على حق الإضراب كشكل من أشكال الحقوق الاقتصادية.

١٠- تشكيل محاكم خاصة بالأحداث واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة[٤٠].

١١- إلغاء عقوبة الإعدام.

١٢- إلغاء محاكم أمن الدولة.

١٣- عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها.

١٤- ضمان حرية الصحافة.

١٥- سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية[٤١].

رابعا– الإصلاحات الدستورية التي طرأت على المؤسسة العسكرية التركية:

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها. ولتبيان أهمية تلك التعديلات لابد لنا في البداية من توضيح دورها في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب العدالة وللتنمية للحكم في ١٩–١١–٢٠٠٢. لمعرفة مدى التغير الذي حل بها.

خلافا للتطور الاجتماعي في الغرب إذ تنشئ الأمة دولتها وجيشها، وحدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفصم، وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة[٤٢].

٣٩شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق– القاهرة، ٢٠١١، ص ١٠٠.

٤٠خورشيد دلي، مصدر سابق.

٤١علي حسين باكير، مصدر سابق، ص ٣٢.

عمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة، إلى حماية دوره في حماية النظام صيانته، من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرع تدخله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل. وبعد كان نظام الحزب الواحد حتى عام ١٩٤٥، هو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش عام ١٩٦٠، وبعدما تعرض نفوذه لبعض الاهتزاز في عهد رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس في خمسينيات القرن المنصرم، إلى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة. غير أنه حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور ١٩٦١ الذي أعقب انقلاب ١٩٦٠، وهي " مجلس الأمن القومي"[٤٣]الذي يتألف من رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، رئيس الأركان العامة، قيادات الجيش من أفرع: القوات البرية، والجوية، والبحرية، والقائد العام للجندرمة. ويرأس المجلس رئيس الجمهورية[٤٤]،ويجتمع مرة كل شهر وتنبثق عنه أمانة عامة تضم (٧٠٠) موظف وتتكون هذه الأمانة من الأمين العام برتبة جنرال يعينه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد الأمين العام ومساعدين له ثم المستشارين الرئيسيين ثم المستشارين الاعتياديين ثم مديري الدوائر وأخيرا الخبراء في مختلف الاختصاصات، وللمجلس من الناحية الواقعية صلاحيات تنفيذية ورقابية على جميع الهيئات الدستورية، و له الحق جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسمية، وتنفيذ المصالح للعليا للدولة[٤٥].وتمتد اختصاصاته لتصل رئاسة هيئة الأركان العامة إذ تخضع خططها العسكرية وتنفيذها على أرض الواقع، لمجلس الأمن القومي وليس وزراة الدفاع[٤٦]، وقد طغى دور المجلس على دور مجلس الوزراء، إذ احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون

٤٢صلاح سالم، تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، جيزة– مصر، ١٩٩٩، ص ٢٤.

٤٣محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص ص ٨٤–٨٥.

٤٤معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص١٢٤.

٤٥هشام حمامي، مصدر سابق، ص ٢٩.

٤٦علي بيرم اوغلو، الجيش والسلطة في تركيا، في: محمد عبدالشفيع عيسى، الحوار العربي– التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٦٣.

إبداء الأسباب، مع أن المجلس من الناحية الرسمية هيأة استشارية، فلم يحدث أن اتخذت الحكومة قرارا يتناقض مع قرار المجلس[٤٧].

ولإحكام قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية، صاغ العسكريون في الدستور المادة ٣٥، التي تنص "على حق القوات المسلحة بالتدخل لاستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والديمقراطية معرضتان للخطر"[٤٨]. وبذريعة الحفاظ على الجهورية والديمقراطية أقدم الجيش بعد عام ١٩٦٠، بالقيام بثلاث انقلابات على التوالي ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧[٤٩]. وقد عززت تلك الانقلابات تعزيز النفوذ العسكري داخل المجلس الأمن القومي[٥٠]، لتدل على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي التركي وإنما متحكمة فيه[٥١].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أضحى لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي وهي على النحو الآتي:

١- عدلت المادة(٤) من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامه على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير من وضعيته التنفيذية.

٢- عدلت المادة(٥) من قانون المجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلاً من كل شهر.

٤٧معتز محمد سلامة، مصدر سابق، ١٢٤.

٤٨محمد نور الدين، مصدر سابق، ص ٨٥

٤٩هشام حمامي، مصدر سابق، ص ٢٩، معتز محمد سلامه، مرجع سابق، ص ١٢٤ .

٥٠طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، في : محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص٧٩.

٥١خالد الحروب، مصدر سابق، ص ١١.

٣- عدلت المادة (١٣) من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة أمانته قاصرة على" تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

٤- عدلت المادة(١٥) من قانون المجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ فتم إلغاء الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل عين " محمد البوجان" في ١٧-٨-٢٠٠٤، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

٥- عدلت المادة(٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

٦- عدلت المادة(١٣١) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم إذ تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وإلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجودأي رقيب عسكري.

٧- شملت التعديلات الدستورية والقانونية السماح برفع الدعوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية[٥٢].

١طارق عبدالجليل، مصدر سابق، ص ٧٩- ٨١.

٨- تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير، ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية وهو ما لم يكن مسموح به من قبل مع بقاء فقرات سرية تعد من أسرار الدولة[٥٣].

٩- وتضمنت أيضا محاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صنوف القوات المسلحة أمام المحاكم المدنية[٥٤].

مع تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي. لا يدفعنا إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولي؛ فلا يزال مكفولا له مكفولًا له في دستور ١٩٨٢ الحالي لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية سن دستور مدني جديد ترنو – فيما ترنو إليه– إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الصحيح استناداً الى معايير النظم الديمقراطية الحديثة[٥٥].

المبحث الثالث

تحقيق المكانة الاقليمية والدولية

أن الدور التركي في قضايا الشرق الاوسط ورغبة تركيا في ان تصبح قوة اقليمية فاعلة وسياستها الداخلية كما سياستها الخارجية يقوم حزب العدالة والتنمية على مجموعة الاستعدادات والتوجيهات الاساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع ارث تركيا الاسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج ، وفي اطار هذا المفهوم السياسي الجديد، يتعين على تركيا ان تمارس دوراً اكبر حيوية في السياسة الخارجية وان تعتمد (القوى الناعمة) سياسياً واقتصادياً في الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الاخرى حيث لتركيا مصالح قومية واستراتيجية، وتتطلب هذه الرؤية الواسعة بالسياسية الخارجية واستحضار أرث (القوى العظمى) العثماني واعادة تعريف هوية البلاد الاستراتيجية ويقود هذا أن تنظر العثمانية الجديدة الى تركيا كقوى اقليمية كبرى ومن ثم لابد لتركيا

٥٣هشام حمامي، مصدر سابق، ص ٢٩.

٥٤خورشيد دلي، مصدر سابق.

٥٥طارق عبدالجليل، مصدر سابق، ص ٨٣–٨٤.

بصفتها دولة محورية ، تعكس ثقافتها الاستراتيجية والابعاد الجيوسياسية للإمبراطورية العثمانية ، وأن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز .[٥٦]

ويحاول صانع القرار التركي اليوم استثمار محفزات القوة المتواترة لتركيا لبعدها كدولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وتجاور ثمان دول ، وتحتل المرتبة(١٧) عالمياً من تعداد السكان ومن الناحية الثقافية والدينية فإن تركيا دولة مصغرة للدولة العثمانية من حيث التعدد العرقي والديني والثقافي، وتمتلك الموارد المائية والغذاء مما يساهم في اكتفائها الذاتي وتصدير الفائض وتركيا اليوم تحتل المركز (١٦) عالمياً من حيث الناتج المحلي.

أما من حيث القوة العسكرية تعد ثاني اكبر جيش عدداً ضمن جيوش حلف الاطلسي[٥٧] وفي واقع الامر هناك طموح لدى نخب تركيا بإقامة (تركيا الكبرى) والذي يتضمن العمل على تطوير سياسة البلاد الخارجية من حيث التأثير والفعالية وتعدد المحاور لتحتل موقعاً مركزياً في محيطها الاقليمي وهذا الشعور سيطر على النخبة حتى قبل مجيء حزب العدالة والتنمية الى الحكم[٥٨] ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة حصل تغيير وتنامي ليس في التوجهات التكثيفية بل حتى في اصول السياسات المتبعة، وهو يحمل رؤية مختلفة الى مكانة تركيا وموقفها ودورها في الساحتين الاقليمية والدولية إذ يرى (احمد داود أوغلوا) ان خروج تركيا من مرحلة ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ بموقع ومكانة مرتبط باعتماد رؤيا ديناميكية مؤثرة في السياسية الخارجية تقضي لأن تكون قوى مركزية وان على تركيا أن تتجاوز العوامل المعيقة وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني (pkk)[٥٩].

---

٥٦ ميشيل نوفل، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسية التركية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص٨٤-٩٨.

٥٧ علي حسين باكير"تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو ستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، في : علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد المعطي (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت٢٠١٠، ص٢٠١٥.

58 The God and the principles of Turkish foreign policy issues , inkara, 1996, p.9.

٥٩محمد نور الدين، " السياسة الخارجية، اسس ومرتكزات"، في: علي حسين باكير وأخرون، مصدر سابق، ص١٣٦.

أن اهمية تحقيق مكانة اقليمية متميزة أذ يقول رئيس الوزراء التركي السابق (اردوغان) مشيراً الى الميزات التي يتمتع بها بلاده عبر نموذجها الخاص المستقر والناجح للتنمية وموقعها في العالم الغربي وارثها وهويتها في العالم الشرقي أن تركيا ستكون رمزاً للتعايش والتناغم بين الحضارات والثقافات في القرن الحادي والعشرين ولن تحقق تركيا هذا الانموذج من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل من خلال قدرتها على المساهمة في هذه القيم المقبولة عالمياً وتسيير عملية نشرها والتفاعل معها عبر اجزاء مختلفة من العالم[٦٠] ولذلك شرعت تركيا مع بداية العقد الماضي كما يشير اوغلوا في تطوير رؤيتها وسياستها على النحو يتواكب مع مستجدات هذا القرن وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على ارضية صلبة ، توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية من خلال تبني اسلوب دبلوماسي جديد يجعل من تركيا مرشحة لأداء دوراً مركزياً واقليمياً[٦١] أن تنامي الدور التركي الجديد في الشرق الاوسط في سياق التحولات الدولية والاقليمية وترتيب القوى العالمية، قد تم الدفع به الى الواجهة بعد فشل الدرامي للسياسات ادارة جورج دبليو بوش، الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية، وغياب الحضور السياسي الاوربي والعجز الروسي التي لم تستطيع وراثة الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط كل هذه العوامل سمحت لتركيا لتأكيد نشاطها الدبلوماسي المبني على معاملة أي ازمة باعتبارها تؤثر بشكل مباشر في الولايات المتحدة وأروبا وتركيا كما سائر المنطقة ومن هنا عكس الانخراط التركي المتزايد في قضايا الشرق الاوسط وتوجهات الحكومة والتنامي في أن تصبح قوة اقليمية فاعلة منذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢.

وقد أمل الاتراك بأن تكون دولتهم وسيطا بين اوربا والدول والاقاليم المحيطة وقد شكلت مساعي تركيا للتوسط في الصراعات الإقليمية ومشاركتها في القوات

٦٠نقلا عن علي حسين واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

٦١احمد داود أوغلوا، سياسية تركيا في الشرق الاوسط والعلاقات التركية المصرية، ص٢، على الرابط

www. Airrssfurm.com

الدولية في افغانستان وجنوب لبنان[٦٢] . وهذا يدل على السعي نحو مكانة دولية بارزة إذ أن مركز الدولة في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الدولية الاخرى وقيامها بدعم جهود الامم المتحدة وحفظ السلم الدولي أنما تعبر عن النزوع نحو تحقيق المكانة الاقليمية والدولية[٦٣].

أن تنامي دور تركيا بتحقيق مكانة دولية متميزة لم يقتصر على محاولة تعزيز حضورها في جوارها القريب، بل حاولت مد علاقاتها الى مناطق اقليمية ابعد، فقام بعض المسؤولين الاتراك بزيارات متعددة الى الصين منذ عام ٢٠٠٤ وعقدوا بعض الاتفاقيات وابدت تركيا رغبتها بالانضمام الى منظمة تعاون شانغهاي ، وهي كتلة مؤلفة من روسيا و الصين واسيا الوسطى[٦٤] والى جانب الصين تمثل روسيا ركناً اساسياً مهماً في سياسة تركيا الاخذة بالتنوع الذي اعطى أثراً ايجابياً مكن أنقرة في تطوير علاقاتها مع دول منطقة أسيا الوسطى والقوقاز بشكل اكبر دون الدخول في اجواء من الصراع، كما لم يغفل الاتراك عن منطقة البلقان التي كانت يوماً ما تحت الحكم العثماني كذلك انفتحت تركيا على مناطق جغرافية جديدة في امريكا اللاتينية وافريقيا لم تكن من قبل ضمن اولويات اهتماماتها، ففيما قام رئيس الوزراء السابق (أردوغان) ومعه رجال الاعمال والمسؤولين بزيارة عدد من دول امريكا اللاتينية، مثل تشيلي وفنزويلا وبوليفيا في عام ٢٠١٠.

اما المساحة الافريقية فقد شهدت هي الاخرى اهتمام تركيا ، أي يرى وزير الخارجية "أوغلوا " إن سياسة تركيا الخارجية لايمكنها التأثير في السياسات الاقليمية على حد سواء دون أن يكون لديها تصور ورؤية لعلاقاتها مع افريقيا[٦٥] وتطبيقاً لهذه السياسة أعلنت تركيا أن عام ٢٠٠٥ هو عام الانفتاح على افريقيا لذا قام رئيس الوزراء

---

٦٢ عقيل سعيد محفوظ، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٩٥.

٦٣محمد السيد سليم، السياسية الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص٤٢.

٦٤جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص٤٨.

٦٥احمد داود أوغلوا، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠، ص٦٤١.

السابق (اردوغان) بزيارة الى بعض دولها مثل اثيوبيا وجنوب افريقيا في اذار من ذلك العام، وترتب عليه أن اصبح لتركيا صفة المراقب في الاتحاد الافريقي وأعلن الاتحاد في كانون الاول عام ٢٠٠٨ ان تركيا شريك استراتيجي له، كما استضافت اسطنبول في ١٨-٢١ أب / ٢٠٠٨ قمة العلاقات التركية الافريقية تحت عنوان (التضامن والشراكة من أجل مستقبلنا) واسهمت المؤسسة التركية للتعاون والتنمية في الانفتاح على افريقيا من خلال مكاتبها في اثيوبيا والسودان والسنغال وشرعت بالعديد من مشروعات التنمية في (٣٧) دولة افريقية [٦٦]

وعلى مستوى ذي صلة بتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية ، طرت تركيا علاقاتها مع المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية فحققت الاتي: [٦٧]

١- فازت في عام ٢٠٠٨ بمقعد غير دائم في مجلس الامن الدولي بعد حصولها على(١٥١)صوتاً من مجموع(١٩٢) صوت.

٢-تضمنت قمة اسطنبول عام ٢٠٠٨ والتي جمعت بينها وبين اتحاد دول الكاريبي وقبلت هذه الدول تركيا كمراقب دائم في اتحادها وكذلك في منظمة الدول الامريكية (**OAS**).

٣-تولت رئاسة (تعاون جنوب شرق اوربا) خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤-اسست الية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي.

٥-شاركت بصفتها ضيف على القمة العربية.

٦- تم انتخابها لرئاسة منظمة المؤتمر الاسلامي.

أما على صعيد المشرق العربي، فإن تركيا تستغل مداخل يعينها لخدمة مكانتها.

الخاتمة

إن تركيا الراهنة، قد تغيرت وتجددت، بفضل الإصلاحات العميقة والمؤثرة التي ينفذها حزب العدالة والتنمية ،وفي شتى المجالات، فهي تشهد عصرا جديدا لدولة تتجدد،

٦٦المصدر نفسه، ص٦٣٤.

٦٧المصدر نفسه، ص٦٣٤.

شكلاً ومضموناً، وسيستمر هذا التجدد حتى تستعيد الدولة الوجه المدني لمؤسساتها السياسية والقانونية لتؤدي وظائفها بفعالية.

مما لاشك فيه، ساهمت الإصلاحات الداخلية التي أنجزتها حكومة العدالة والتنمية في تنامي دور تركيا الإقليمي ولعل ذلك مرده وجود نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية– وإن كانت نسبية– مبنية على التعددية السياسية، ان المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية للدولة تشكل وجهين لعملة واحدة ، فهما بالتأكيد وجهان متفاعلاً ومتكاملاً فالسياسية الخارجية كانت محصلة لواقعها السائد في وقت معين ، فهي امتداد وافراز للبيئة الداخلية للدولة ، فالنجاح في البيئة الداخلية لابد أن يترك مردود على التحرك الخارجي والعكس صحيح.

اتضح ان الحزب لديه برنامج سياسي إصلاحي يهدف إلى تحقيق الخير العام للمجتمع التركي، وتحويل تركيا دولة إقليمية ذات تأثير في محيطها الاقليمي . نشهد حالة من التماهي بين خطاب ومضمون حكومة من حكومات الشرق الاوسط فأستقطاب وتوسيع قاعدة جذب الجماهير لا تتم بالأقوال، وانما بما تقدمه الحكومات الى شعوبها من انجازات .

وذلك يتطلب معرفة ما اذا كانت التغييرات التي شهدتها تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الاسلامية شيء طارئاً معرضا لان يزول بزوال هذا الحزب لأي سبب من الاسباب ، ام انما ما حدث من تغييرات هي من العمق والمتانة فلا يؤثر فيها تغير السياسات التي تتغير بتغير الاحزاب المتداولة على السلطة .

الملخص

لذالم يأت الحضور التركي المكثف والفعال في منطقة الشرق الاوسط منذ عام ٢٠٠٢ من فراغ ، وانما نتيجة المتغيرات السياسية في البيئة الداخلية التركية ، فمتغير الرأي العام التركي أزاح الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، والآتيان بحزب العدالة والتنمية الى سلطة الحكم واضعا ثقته فيه والاعتماد عليه في ادارة البلد ، للخروج بتركيا من أزمتها

الداخلية والانفتاح أكثر على الخارج مع أن هذا الحزب وإصلاحاته الداخلية بدأت تركيا بصناعة سياسة عامة وإعادة أنتاج نفسها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الاوسط .

The effect of the internal reforms in growing turkish regional role (2002-2010)

Dr.Malik Mohsin Al-Essawy

Abstract:

Modern turkey had changed and developed because of the deep and effective reforms that done by Justice and Development party in different fields.It witness a new era for a state that develop and renew in all matters and this development will continue until the state retutns the civil face for its political and legal institutions to apply its functions effectivly.

Undoubtly,the internal reforms which done by the Justice and Development government and its role in growing the Turkish regional role return to the existence of a political system that believe in democracy (even if it was relativly) based on political multiplicity.

We should know if that the changes witnessed by Turkey in the time of Justice and Development government was an emergency manner and will end with the end of the party for any reason,or that these changes are so deep that the changes of policies and changes of political parties that reach to the top of political system will not affect it.